من ممارسة حميمية إلى صناعة عالمية:
الدعارة على محك العولمة

كلثومة أجيس
باحثة في مركز الأبحاث في الانثربلوجية الاجتماعية والثقافية
crasc

الدعارة، واحدة من أكثر الممارسات ارتباطا بالمقابل المادي، مقابل ظل لفترات يناقش ضمن جدلية «محلي»/»عالمي»، دراسة الفيلسوف وعالم الاجتماع «جورج سيمال» (George Simmel)المنجزة سنة 19001 في إطار رسالة دكتوراه، حتّى وإن لم يكن موضوعها الرئيسي الدّعارة، إلاّ أن حضورها كان قويّا ضمن هذا العمل، حيث بعدما اعتمد على مقاربة وظيفية نقدية باعتباره أحد منظّري النسبية، توصّل إلى أنّ الاستعمال المتزايد للمال يُساهِم في بروز الحرّية الفردية ضمن تأثيرات متناقضة حول العلاقات الإنسانية، وبعض مراحل التطور تُجاه الحرّية الفردية تُسبّب ظواهر مثل الدعارة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالاستعمالات المختلفة للمال. فما علاقة الدعارة بالمال، بالاقتصاد وبالعولمة؟

الدعارة والنصوص القانونية

توصف التشريعات المؤطرة للدعارة بـ « المصطلحات القانونية، تختلف من بلد أوربي إلى آخر والخلافات شاسعة،وفي المقابل تطبيق القوانين هو جّد متباين في أوربا، داخل البلدان نفسها وعبر الزمن».2

أوّل نص مرجعي حول الدعارة هو الاتفاقية الأممية لحظر الاتجار واستغلال دعارة الغير3*التي تّم التوقيع عليها في ديسمبر 1949 ودخلت حيّز التطبيق سنة

1 George Simmel, philosophie de l'argent, presse universitaires de France, collection sociologies, 1987 (1900).

2 Rudolf P Mark, Europa: Recommandations et conclusions générales,enquête sur laprévention VIH,http://www.who.int/hiv/topics/vct/sw_toolkit/recommendations_et_conclusions_generales. pdf

1951، والتي تنّمُ ديباجتها على أنّ الاعتراف بالدعارة والاتجّار بالأشخاص لأغراض الدعارة تتنافى مع كرامة الشخص وتعرّض للخطر رفاهية الفرد والأسرة والجماعة. لم يكن التوافق حول هذه الاتفاقية سهل المنال، إذ سبقته عدة اتفاقيات ممّهدة هي اتفاق1904حول تجريم الاتّجار بالرقيق الأبيض، واتّفاق ثان حول نفس المسألة في 1910، ثم اتّفاق1921 حول تجريم الاتجّار بالنساء والأطفال، ثم اتّفاق1933 حول تجريم الاتجّار بالنساء البالغات.

ورغم تصنيف هذه الاتفاقية في خانة اتّفاقيات حقوق الإنسان، فعديد البلدان المنادية بحقوق الإنسان إمّا تفادت التوقيع عليها، أو أنّها وقّعت عليها دون الحرص على تطبيقها وغالبية بلدان العالم،تتأرجح قوانينها المؤطرة للدعارة بين مانع لها صراحة وبنّص القانون وبين معترف بها وبنّص القانون كذلك. ممّا جعل الدعارة تتجلى في المجتمعات بأشكال وفي فضاءات تتباين من بلد إلى آخر وهذا ينطبق على بلدان القارات الخمس. إلا بلدين اثنين حزما الأمر مع الدعارة بشكل حوّلهما عند الحديث عنهما إلى نموذجين في التعامل مع الدعارة، وهما النموذج السويدي الداحض والمانع للدعارة منعا قاطعا، لا يختلف عليه اثنين، وعلى العكس من ذلك تماما هناك النموذج الألماني، الذي لم يقف عند حّد الاعتراف بالدعارة وتقنينها فحسب، بل حوّلها وصنّفها كقطاع اقتصادي لا يختلف عن غيره البتة، فأصبحت لا تسّمى دعارة وإنما تسّمى صناعة الجنس. وسنبدأ مع النموذج السويدي بحكم كرونولوجيا الحدثين.

النموذج السويدي:

السوّيد هو أوّل بلد في العالم يمنع الدعارة رسميا وبصورة جلية وليست ضمنية، من خلال مشروع قانون عرض للتصويت عليه في البرلمان سنة1998،فتمّت الموافقة عليه بالإجماع،ودخلحيّز التنفيذ سنة 1999وهو ما يُعرف بقانون» كيفن نوفريد» (Kvin Nofrid). هذا القانون يُجرّم الزبون عن طريق المتابعة القضائية، ولا يُجرّم المومسة، حرصت السلطات حرصا شديدا على تطبيقه، بشكل جعل إحصاءات أعداد المومسات والمومسين تتراجع بشكل ملحوظ، لاسيما في الحواضر والمدن الكبرى.

هذا الحزم في حظر الدعارة الرسمية والخفية، لم يمنع الفاعلين الاجتماعيين فيها (مومسات، زبائن، قوادين) من إعادة النظر في انتشارها، حيث سُجّلَ انكماشها على الصعيد الجغرافي، بفعل انسحابها من المناطق الحضرية فتموقعت في الأرياف، لكون احتمالات ضبط الزبائن بتهمة الدعارة أقّل من المناطق الحضرية، ممّا جعلها بعيدة عن المراقبة الصحية، وبالتالي ضاعف من احتمالات انتشار مرض نقص المناعة المكتسبة. مثلما أشار إليه قرار اللجنة العالمية لمكافحة مرض السيدا التابعة لبرامج الأمم المتحدة للتنمية(PNUD) الصادر في جويلية 2012تحت عنوان «خطر، حق، صحة «والذي جاء فيه «المقاربة السّويدية حول (الدعارة) تظهر على أنّها الأنسب بالنسبة لعمال الجنس، المعتبَرات كضحايا، هذه المقاربة تم تبنّيها من قبل بلدان أخرى وكان لها في الواقع نتائج خطيرة بالنسبة للعمال»4.

وتضيف الصحيفة الإلكترونية (actuparis.org) «إنّ القانون لم يكن ناجعا مقارنة بالهدف الذي وضع من أجله، فحسب الشرطة نفسها، التجارة الجنسية بقيت في نفس المستوى الذي كانت عليه قبل إصدار القانون، لكن نصف منها أصبح سري»5.

من خلال ردود الفعل(تقارير لجان أممية وأوربية، منظّمات غير حكومية منادية بحقوق المومسين والمومسات) من داخل السويد وخارجه، تبّين أن هناك ضغطا مستمرا يُمَارَسُ على هذا البلد قصد دفعه إلى العدول عن تطبيق هذا القانون باعتباره نموذجا سلبيا في مقاربة الدعارة. على عكس النموذج الألماني الذي يلقى كل الإشادة والإشهار باعتباره أفضل نموذج وأصّح مقاربة للدعارة وهذا طبعا من قبل نفس الأطراف الضاغطة على النموذج السويدي، فما هي المقاربة الألمانية للدعارة؟

النموذج الألماني:

شهدت سنة 2002 اتخّاذ الحكومة الألمانية برئاسة «شرويدار» (Schröder)-

4 Rapport De La Commission Internationale De La Prévention Du VIH Et Droit, Risque, droit et santé,PNUD, juillet2012, p41.

5 Sans nom, Le programme des nations -unies pour le développement condamné sans appel le modèle suédois, www.actupari.org.

ورغم رفض المعارضة- قرارا يقضي بتطبيق قانون يُحوّل الدعارة إلى مهنة معترف بها، بمعنى أن يكون لها فضاءات ممارسة معلومة، تساهم في تسديد الضرائب، في التأمين الاجتماعي، يُعْطَى أصحابها الحق في التقاعد وغيره من الحقوق والواجبات التي تنظّم باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في البلاد. وعمدت الحكومة إلى أكثر من ذلك حين اعترفت بالدعارة الخفّية وجعلتها على قدم المساواة مع المرّخص لها سابقا، فأصبحت الدعارة الخفية من الأعمال الحرة والدعارة الرسمية من الأعمال المأجورة .

حكومة «شرويدر» برّرت مقاربتها هذه بكونها ردّة فعل لاحتواء توّسع شبكات القوادة والإتجار بالبشر من جهة، ومن جهة أخرى تجسيدا لرغبتها في إعطاء المومسات نفس الحقوق والواجبات مثل غيرهم، فضلا عن إبعاد الأحكام القيمية عن الدعارة، ومنح الفقراء والمعاقين فرص الحصول على خدمات جنسية .

وتشير الإحصاءات إلى أنّه بعد عشر سنوات من دخول هذا القانون حيّز التطبيق، تحوّلت الدعارة إلى قطاع اقتصادي قائم بذاته، ففي2012 وصل عدد المومسات إلى400ألف مومسة، يُقْبِلُ على خدماتهن مئات الزبائن يوميا، ممّا جعل مداخيله تنافس عائدات قطاعات اقتصادية أخرى. والأهّم من ذلك في نظر المدافعين عن المقاربة الألمانية، أنّ الدعارة الخفية تقلصت بشكل ملحوظ فلم تعد تتعدّ3 بالمائة من مجموع ال400ألف مومسة. وهذا طبعا على عكس النموذج السويدي، الذي تُلّمِحُ نفس الأطراف على أن مقاربته المانعة ضاعفت من الدعارة الخفية، وبالتالي من احتمال انتشار داء السيدا.

المقاربة الفرنسية :

تأتي مقاربتها بين النموذجين الألماني والسويدي، إذ سنّت ''دَسَّةً'' قوانين مانعة للدعارة: في 1946سنّت ما يعرف بقانون»مارت ريتشارد»Marthe Richard))القاضي بغلق بيوت الدعارة المرخصة، إلغاء البطاقة المهنية للمومسات مع الإبقاء فقط على الملف الصحي والاجتماعي.

في 1975قامت مئات المومسات بمراسلة المسؤولين للتنديد بإجراءات الردع غير العادلة التي يتعّرضن لها، تشّكلت على إثرها لجنة خاصّة لمتابعة الوضع حَرّرَتْ

ما يعرف بتقرير «بينو» (Binot) الذي لم يأت بتغيير في الوضعية. فاضْطُرَتْ المومسات إلى نقل احتجاجاتهن إلى العاصمة باريس لإيصال مطالبهن أكثر. إحتجاجات 1975 قادتها «ليليان ماثيو» بأحداث 20026. فبمبادرة من ساركوزي الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية آنذاك، تقَرَّرَ اتّخاذ إجراءات رادعة ضد دعارة الشارع أو ما يعرف بدعارة الرصيف، ممّا أدّى إلى تعبئة واسعة في صفوف المومسات والمومسين للتنديد بهذه الإجراءات، التي وَرَدَتْ كذلك في الحملة الانتخابية لرئاسيات 2012 حين وعد المترشح فرانسوا هولاند بإلغاء هذه الإجراءات عند وصوله سدة الحكم.

الدعـارة وصناعة الجنس:

من خلال مقاربات البلدان تجّاه الدعارة، يمكن القول أنّها إجمالا تميل إلى الغموض أكثر منها إلى الوضوح إمّا تجاه المنع أو تجّاه التقنين. وهذا ما يفتح المجال أمام ''المهتمّين'' بهذا القطاع بهدف الاتّجار فيه « كل المتتبعين يتّفقون على كون الإتّجار في البشر بهدف الدعارة هو نشاط الجريمة المنّظمة التي تعرف حاليا انتشارا هو الأوسع لأنّها مربحة»7. فديوان الأمم المتّحدة لمراقبة المخدرات والوقاية من الجريمة في تقريره لسنة 2012، يحصي136دولة كمصدر للنساء المتاجَر بهّن بغرض الدعارة في118دولة كمستقر لهن8. فتَحَوُّلْ الدعارة إلى صناعة الجنس لم يتّم بقرارات رسمية مثلما هو الحال في ألمانيا وفي هولندا. التي منذ تقنينها للدعارة في سنة 2000تجني ما قيمته واحد مليار أورو سنويا من ضرائب الدعارة المرّخصة وحدها- إنّما جاء نتيجة إرتباطها بما يعرف بجريمة الاتّجار بالبشر لأغراض الدعارة «الاتجار بالبشر بغرض الدعارة هي صناعة حقيقية، يكوّن من خلالها الباعة ومعيدي البيع والشراة بالتداول ثروات طائلة، كما هو الشأن بالنسبة لكل صناعة، أشخاص متعدّدون يربحون من «البضاعة»:من

6 Lilian Mathieu, Prostituées et féministes en 1975 et 2002:l›impossible reconduction d›une alliance, Travail, genre et société, n°10,2003.

7 Richard Poulin, La filière infernale de la prostitution, l'espace aujourd›hui, Revue Relation, n°723, Mars 2008,http://cjf.qc .ca/fr/ relation/article/.php? Ida:587.

8 Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, Rapport sur la traite des personnes, résumé analytique,2012,http://www.Unodoc.org/document,data-and-analysis/glotip/esecutive-summary-French.pdf.

القوّاد مرورا بالوسيط، من الموّظف إلى صاحب بيت الدعارة، من الجمركي المرتشي إلى الشرطي، من المهّرب إلى الدولة التي تحصد إتاوات وضرائب»9.

انطلاقا من هذا يمكننا القول بأنّ الجدال وإنْ كان حّادا داخل حدود الدولة الواحدة، بخصوص مقاربة التعامل مع الدعارة، فإنّ هذه الأخيرة أضحت -أكثر من أي حقبة زمنية سابقة- ذات بعد عالمي بتخطّيها الحدود الجغرافية، فتقارير الهيئات الرسمية وتقارير المنظّمات غير الحكومية تتحدّث عن أرباح كبيرة تجعلها في مقدمة النشاطات المدّرة للأرباح.

يُعتبر «رتيشارد بولان» (Richard Poulin) واحدا من الباحثين المهتّمين والمختصين فيما يسّميه هو بعولمة الدعارة، إذ يتوّفر على أكثر من خمسة عشر مؤّلفا، معظمها مبني على تحقيقات ميدانية ودراسات نقدية وأخرى على أساس قراءات تقاطعية لمختلف التقارير والإحصاءات الصادرة عن الهيئات الرسمية وعن المنظّمات غير الحكومية عبر العالم. فتحدّث على أنه في عشرية واحدة (1994-2004) وفي منطقة جنوب شرق آسيا فقط ، وَصَل عدد ما ينعتهم هو بالضّحايا إلى33مليون شخصا(3 أضعاف ما جرى خلال 400 سنة من الاتّجار بالعبيد الأفارقة) يشّكل منهم القصّر ما يزيد عن مليون شخصا. أمّا على مستوى دول العالم ككل، فيقدّر الكاتب عدد المومسيات والمومسين النشّطين في مجال الدعارة بـ 60مليون شخص، برقم أعمال يزيد عن 650مليار أورو.10

نفس الأرقام تقريبا نجدها في أعمال الباحثة»صابين دوتش»(Sabine Dusch)»الدعارة تنتج رقم أعمال عالمي قدره 60 مليار أورو، أي أكثر من 72 مليار دولار أمريك،.. وفي 2002 قدّرت منظّمة الأمم المتحّدة من7إلى 12مليار دولار أمريكي عائدات الاتّجار بالنساء والأطفال»11.

ولا تتعلق مداخيل الدعارة بالإتجّار بالنساء والاطفال فقط،إنّما تلعب البورنوغرافيا

9 Richard Poulin, op.cit. P3.

10 Richard Poulin (Coord), Prostitution, la mondialisation incarnée, Paris, éd Syllepse, 2005.

11 Sabine Dusch, Le trafic d'êtres humains, Presses universitaires de France, 2002, p 109.

دورا مهّما في احتساب عائدات الدعارة، حيث قفز رقم أعمالها إلى60,8مليار دولار أمريكي، بداية من سنوات التسعينات وذلك نتيجة انفجار في إنتاج واستهلاك المنتوج البورنوغرافي12.فتحّولت الدعارة إلى ما يّسميه عديد المهتمّين بمسألة الدعارة كموضوع اقتصادي صرف إلى صناعة جنسية، فحسب إحصاءات المنّظمة الدولية للعمل، يظهر جليّا أن عديد الدول تحتسبها ضمن الناتج القومي الخام ، ففي هولندا تمثّل عائدات الدعارة5 %من الناتج القومي الخاموتصل في اليابان إلى3%.أمّا في دول آسيا فالأمورتبدو أكثر تبلْوُرًا، فعائدات الدعارة تشكل من 2 إلى 14% من مجموع النشاطات الاقتصادية في تايلاندا، أندونيسيا، ماليزيا والفلّبين13.

ففي دراسة لحساب ذات المنظّمة توّصل فريق العمل إلى «في تايلاندا: دّخْلُ الدعارة السنوي هو من 22,5إلى 27مليار دولار. وفي أندونيسيا في منطقة جاكارتا وحدها، النشاطات المرتبطة بتجارة الجنس تمثّل رقم أعمال سنوي يقدر بـ 91مليون دولار»14.

نلاحظ هنا أنّ عائدات الدعارة معتبَرة فهي تأتي حسب نفس المنظّمة في المرتبة الثالثة بعد تجارة السلاح وتجارة المخدرات من حيث مجموع العائدات السنوية. فإذا كانت الوضعية بهذه الأهّمية في دول لا تعترف بالدعارة صراحة، فكيف هي وضعيتها في بلدان تعترف بالدعارة رسميا؟ للإجابة على هذا التساؤل سنتطرق الآن إلى عائدات الدعارة في ألمانيا بإعتبارها أوّل دولة تعترف بالدعارة رسميا وتعطيها صفة النشاط الاقتصادي مثلما سبق وأن رأيناه آنفا .

فألمانيا سّجّلت منذ 2002 إلى 2010ما تعداده 700دار دعارة رسمية بين ملهى ليلي، صالون تدليك وغيرها15. أكبر دار دعارة في برلين هو «أرتميس» (Artemis) يتربّع على مساحة 4 آلاف م2، يفتح أبوابه لاستقبال المتردّدين

12 Richard Poulin, La mondialisation des industries du sexe, Imago, 2005, p 67/68.

13 Sabine Dusch, Le trafic d'êtres humains, Ibid, p 15.

14 Lin Lim, Essor de l'industrie du sexe en Asie du Sud-est, Bureau international du travail,Genève, communiqué de presse, 19 aout 1998, p 1.

15 Antoine Prune, Bordels à Berlin, la prostitution, un business comme un autre, http ://www, inreor .fr/ article-inprecor ?id=286, 25/10/2010.

عليه من 11h00 إلى 05h00 من صباح اليوم الموالي،7 أيام في الأسبوع. ولقناعتهم بأنّ الدعارة نشاط اقتصادي لا يختلف عن غيره، لاسيما بحجّة القانون، فإنّ المشرفين على هذه المؤسسة الاقتصادية وفق التشريع الألماني، ينتهجون نظاما داخليا تُتَّبَعُ الصرامة في تطبيقه. فلدى استلامهم طلب توظيف، تُمنَحُ المترشحة يومين لإثبات مؤهلاتها، فإن نجحت تُمضي على الفور على عقد عمل وعلى الوثائق المتعلقّة بالتأمين الاجتماعي وملّف التقاعد. وباتّباعهم ذات طريقة التوظيف، وَصَلَ عدد المومسات الناشطات بالملهى «أرتميس» إلى المئات يتردد عليهن ما معدله 600 زبون يوميا، يدفعون في البداية 90أورو كثمن لدخول الملهى، ثم يسّددون 60 أوروعن كل نصف ساعة من الخدمة الجنسية .

لكنّ الظّاهر في الفترة الأخيرة، وجرّاء ما يُعرف بالأزمة الاقتصادية العالمية، تعرف عائدات الدعارة بالنسبة للمومسات ثم بالنسبة للمؤسّسات الدعارة التي ينشطن بها تراجعا ملحوظا. إذ قُدّرَ معدّل مدخول المومسات بـ 110أورو يوميا، في حين كان ثمن العملية الجنسية الواحدة منذ سنوات الثمانينات يتراوح بين 80 و100أورو.

تراجُعُ المداخل من جهة، وارتفاع وثيرة المنافسة بين 450 ألف مومسة من جهة ثانية، جعل العديد من هذه المؤسّسات تفكّر في استراتجيات تتدارك بها التراجع في المداخيل، فلجأ بعضها إلى التخفيضات وكانت أكثرها إثارة للاهتمام تلك التي قدّمها «نادي لوبوسي» (le pussy club) حين قدّم ثمنا جزافيا لمجموعة من الخدمات فجاءت في الشكل التالي: جنس بدون انقطاع + مشروبات + طعام الكّل بـ 70أورو فقط .

الظاهر أنّ المومسات اللائي يُعتبرن بقوة القانون نشاطات في الأعمال الحّرة بألمانيا، يعانين هشاشة في وضعيتهم المهنية، جراء الأزمة الاقتصادية، فماذا عن أولئك الذين لا تأمين اجتماعي ولا حماية أمنية لهم؟

«ريشارد بولان» في مؤلّفه الصادر في 2008، طرح هذه المسألة للنقاش، فبحث فيها بعمق ليتوّصل إلى أنّ الاتجار بالبشر بغرض الدعارة هو صناعة حقيقية، مما يجعل «على الصعيد العالمي، مئات الآلاف من النساء والفتيات

تمّ توظيفهن، شرائهن، بيعهن من طرف شبكات الدعارة. هذه الظاهرة تساهم بصفتها ثقافة جد مُجَنْسَنَة أكثر من مساهمتها كمثمنة (إعطاء سعر) للعلاقات الاجتماعية الخاصة بفترة ما قبل الليبرالية»16

هذا الطرح نجده مؤيّدا تماما لدى «إيف شاربونال»(Yves Charpenel) رئيسة منظمة «Scelles»حين تصرّح: «مُعَوْلَمَةٌ في ظّل الجريمة المنظّمة، الدعارة تحوّلت إلى سوق اقتصادي «واعد»، تقدرعائداته بملايير الأوروهات،...، فهي تزيد عن 15مليار أورو في اليونان، أكثر من 2مليار أورو في فيدرالية روسيا ويمكنها أن تصل إلى 18مليار أورو في إسبانيا»17.

إنّ الرّبط الذي سجلناه لدى معظم الباحثين المهتّمين بالدعارة في شقّها الاقتصادي، يتجّلى تماما في إراداتها الكبيرة التي نافست من خلالها تجارتي السلاح والمخدرات. لكن وفي تصوّرنا البعد العولمي لا يقتصر على مستوى العائدات المادية،إنّما يعود كذلك إلى الفاعلين في الدعارة عبر العالم، فمن جهة وكما سبق وأن تطرّقنا إليه، هناك عملية تنّقل واسعة تتعّلق بالدعارة، سمحت ونظرا لكثافتها من حيث الوثيرة ومن حيث الوقتية، بوضع خريطة لحركية الدعارة عبر العالم، من جهة أخرى،فإنّ ما يجسّد البعد العولماتي في الدعارة، هو تعّدد جنسيات الفاعلين فيها، وهذا ما توّضحه «إيف شاربونال» بوصفها «تفكيك شبكة قوادة رومانية في اسبانيا، محاكمة في الامارات العربية المتحّدة لمتاجرين في النساء من بنغلاديش. إدانة رئيس شبكة روسي في فنلندا، تفكيك شبكة صينية تستغل التايلانديات في استراليا. نحن أمام سوق تحكمها قبضة الجريمة المنظّمة بشكل لافت للنظر»18.

إذن من خلال ما سبق نستخلص أن «الدعارة تمثل جيدا نوعا خاصا من التّجارة ومن تراكم المصالح، وتمّثل بدون شّك المحرك الأقوى لممارسات أفراد الفضاء

16 Antoine Prune, Ibid, p1.

17 Il y a Naymushin, La prostitution générée des milliards de dollars, profitant à plein de la mondialisation, L›Expansion.com avec AFP - publié le 21/11/2012 à 14:48

18 Ilya Naymushin, Ibid.

الدعاري»19(ترجمة شخصية). ورغمأنّ «صناعة الجنس تطوّرت بصورة معتبرة. فلا وجود لبلد تمكن من الهروب من التطور الظاهراتي لهذه الصناعة»20، إلّا أنه «البضاعة مومسة، كائن بشري موجه للسوق، لا تعمل أبدا لحسابها الخاص،إنها أسطورة، فمتى كانت قيمة تبادل تتحكّمُ في كيفيات تثمينها». 21

كلّ هذه المعطيات أهّلت الدعارة لأن تكون تجارة دولية بامتياز، باعتمادها على شبكات منظمة، قَسَّمَتْ جّل دول العالم ضمن خمسة أقسام كبيرة هي:

دول مَصْدَرْ للنساء الموجهات للدعارة: مولدافيا، رومانيا، أوكرانيا.

دول مَصْدَرْ ونقطة عبور للنساء الموّجهات للدعارة: بلغاريا(أكبر عدد من المومسات، 22ألف مومسة في 30 مدينة، 70%منهن محترفات دائمات)،ألبانيا، ليتوانيا.

دول نقطة عبور ووُجْهَة نهائية للنساء الموّجهات للدعارة: إيطاليا (29.000 مومسة 3/2 منهن ينشطن في الشارع)، اليونان (17.200 مومسة، 80% ينشطن في المخمرات والملاهي الليلية)، اسبانيا (19.029مومسة تنشط في1070ملهى ليلي)، وتركيا (2460مومسة تم توقيفها في 2006).

دول وُجْهَة نهائية: فرنسا، السوّيد، هولندا، ألمانيا، بلجيكا، المملكة المتحدة، سويسرا، والدنمرك.

دول مَصْدَرْ، نقطة عبور، ووجهة نهائية: النمسا(مقنّنة)، إستونيا (مقنّنة) وبولونيا.

البعد العولمي للدعارة لم يقتصر على الشق الاقتصادي الربحي فحسب إنّما برز وبقوة على مستوى النشاط الجمعوي بظهور هيئات وحركات وجمعيات ذات صيت دولي مرتبطة بشكل مباشر بعولمة الدعارة. فتباين موقفان رئيسيان الأول يؤيد الممارسة ويدعم ممارسيها بحكم أنهم فاعلين اجتماعيين مسؤولين عن

19 Lilian Mathieu, L'espace de la prostitution, éléments empiriques et perspectives en sociologie de la déviance, Paris, Sociétés contemporaines, n° 3, 2000, p 100

20 Nicole Nepton, Prostitution et travail du sexe, Rapport du comité de réflexion sur la prostitution et le travail du sexe, fédération des femmes du Québec, aout 2001.www.cyber solidaires. Org/ prostitution / doc/ ffa .html.

21 Richard Poulin (coord), Prostitution, la mondialisation incarnée, op.cit, p 1.

خياراتهم يتقدمها حركات كابيريا، ستروس، كويوت، والثاني يعارضها وينادي بحماية ممارسيها باعتبارهم ضحايا لممارسة لا يمكن في أي وضعية من الوضعيات أن تخلو من العنف في أخطر أشكاله تقوده شبكة أونكور و سال.

المراجع :

Antoine Prune, Bordels à Berlin, la prostitution, un business comme un autre, http ://www, inreor .fr/ article-inprecor ?id=286, 25/10/2010.

George Simmel, philosophie de l'argent, presse universitaires de France, collection sociologies, 1987 (1900).

Ilya Naymushin, La prostitution générée des milliards de dollars, profitant à plein de la mondialisation, L'Expansion.com avec AFP - publié le 21/11/2012 à 14:48

Lilian Mathieu, L'espace de la prostitution, éléments empiriques et perspectives en sociologie de la déviance, Paris, Sociétés contemporaines, n° 3, 2000, p 100

Lilian Mathieu, Prostituées et féministes en 1975 et 2002:›impossible reconduction d›une alliance, Travail, genre et société, n°10,2003.

Lin Lim, Essor de l'industrie du sexe en Asie du Sud-est, Bureau international du travail, Genève, communiqué de presse, 19 aout 1998, p 1.

Nicole Nepton, Prostitution et travail du sexe, Rapport du comité de réflexion sur la prostitution et le travail du sexe, fédération des femmes du Québec, aout 2001.www.cyber solidaires. Org/ prostitution / doc/ ffa .html.

Richard Poulin (Coord), Prostitution, la mondialisation incarnée, Paris, éd Syllepse, 2005.

Richard Poulin, La filière infernale de la prostitution, l'espace aujourd›hui, Revue Relation, n°723, Mars 2008,http://cjf.qc .ca/fr/ relation/article/. php? Ida:587.

Richard Poulin, La mondialisation des industries du sexe, Imago, 2005, p 67/68.

Rudolf P Mark, Europa: Recommandations et conclusions générales, enquête sur

laprévention VIH,http://www.who.int/hiv/topics/vct/sw_toolkit/recommendations_et_conclusions_generales.pdf

Sabine Dusch, Le trafic d'êtres humains, Presses universitaires de France, 2002, p 109.

Rapports :

Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, Rapport sur la traite des personnes, résumé analytique,2012,http://www.Unodoc.org/document,data-and-analysis/glotip/esecutive-summary-French.pdf. ,

Rapport De La Commission Internationale De La Prévention Du VIH Et Droit, Risque, droit et santé,PNUD, juillet2012, p41.

Sans nom, Le programme des nations –unies pour le développement condamné sans appel le modèle suédois, www.actupari.org.